إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/441
للنشر الفوري
٣ ديسمبر ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يهدف إلى اقتصاد عالمي ونظام نقدي دولي أقوى في مرحلة ما بعد الأزمة

يعتزم صندوق النقد الدولي مواصلة العمل على دعم التعافي الاقتصادي الوليد وإقامة اقتصاد عالمي أكثر قوة في مرحلة ما بعد الأزمة، وذلك من خلال المشورة التي يقدمها بشأن السياسات ودعمه لأهداف الإصلاح التي حددتها قرارات اسطنبول الأربعة حول مهمة الصندوق، ودوره التمويلي، ورقابته على أساس متعدد الأطراف، ونظام حوكمته. ويهدف برنامج العمل الذي ناقشه المجلس التنفيذي، على النحو الموضح فيما بعد، إلى تحقيق هذه الأهداف.

وخلال مناقشة المجلس التنفيذي لبرنامج العمل ، قال السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، مخاطبا أعضاء المجلس: "رغم أن الصندوق تمكن من مواجهة الأزمة بمجموعة من الإجراءات المبتكرة، فإن مهمته الرسمية ربما تكون قاصرة عن الإحاطة بما أصبح متوقعا منه كحارس قوي للاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على مستوى العالم." وأضاف بقوله: "برنامج العمل هذا طموح وقابل للتحقيق، وهو ضروري أيضا على أية حال. فقدرة الصندوق على استيفاء المهمات الصعبة المنوطة به كانت عاملا أساسيا ساعد البلدان الأعضاء على التصدي للأزمة، وعلينا أن نحافظ على هذا الزخم."

الاقتصاد العالمي بعد الأزمة

استراتيجيات الخروج من طور الأزمة

تعهدت البلدان الأعضاء في الصندوق بالحفاظ على السياسات الداعمة لاقتصاداتها إلى أن يصبح التعافي أشد صلابة، كما تعهدت بأن تتضافر جهودها في التواصل حول استراتيجيات الخروج من طور الأزمة وفي العمل على تنفيذها. ولمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق هذا الهدف، يعكف الصندوق حاليا على دراسة

هذه الاستراتيجيات، بما فيها السحب المزمع للسياسات التيسيرية على مستوى المالية العامة والإجراءات النقدية والقطاع المالي. وينطوي هذا الجهد على اعتبارات عملية سوف تتولد عنها تحديات ومفاضلات أمام البلدان الأعضاء وهي في سبيل إلغاء البرامج المرتبطة بالأزمة، وتتمخض عن تعديل توجهات نماذجها الاقتصادية التقليدية، وتعيد تشكيل أطر سياساتها الرامية لتحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

البنيان العالمي

تعزيز النظام النقدي الدولي

عند مراجعة الصندوق للمهمة المنوطة به، سوف يُعِد ملخصا عاما عن المتوقع منه في عالم اليوم، بما في ذلك الرقابة والإقراض وتشغيل النظام النقدي الدولي. وسوف تتضمن هذه المراجعة النظر في الحجم المناسب لموارد الصندوق وتقسيم مكوناتها بين اشتراكات الحصص والموارد المقترضة. ويستتبع ذلك مناقشة لدور الصندوق التمويلي ولكيفية تطوير أدواته بوصفها بدائل موثوقة للتأمين الذاتي ومراكمة الاحتياطيات المفرطة. وسوف تُعنى هذه المناقشة بالنظر في كيفية البناء على موارد كالتي يتيحها "خط الائتمان المرن" و"الاتفاقات الوقائية عالية الموارد" لتقديم مساعدة أكبر للبلدان الأعضاء في جهودها من أجل التكيف مع أوضاع التقلب المالي مع الحفاظ على ضمانات وقائية كافية لحسن استخدام هذه الموارد. وسوف يبحث المجلس التنفيذي مصادر عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي وإمكانية تنويع الأصول الاحتياطية المتاحة. وسوف تُلقي المراجعة المقررة نظرة جديدة أيضا على طرائق الرقابة الاقتصادية.

تعزيز مشورة الصندوق بشأن السياسات

بعد أن طُلِب إلى الصندوق المساعدة في تطبيق الإطار الذي وضعته مجموعة العشرين للتوصل إلى نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار، أصبح من الوارد أن يكتسب الصندوق فعالية أكبر بكثير في رقابته على اقتصادات الأعضاء الأشد تأثيرا في النظام المالي. وسوف يناقش المجلس التنفيذي الإطار الملائم والإجراءات المطلوبة التي يقوم عليها دور الصندوق في التقييمات المتبادلة بين أعضاء مجموعة العشرين. وسوف يواصل الصندوق أيضا بحث القضايا العالمية المنفردة، بما في ذلك سياسات البلدان ذات القطاعات المالية الكبيرة نسبيا مقارنة بحجم اقتصاداتها وكيف واكبت الأسواق الصاعدة ظروف الأزمة.

إصلاح نظامي الحصص والحوكمة

دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المجلس التنفيذي إلى تحقيق هدف يناير ٢٠١١ بشأن إصلاح الحصص لصالح البلدان الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية، وذلك بتحويل ما يعادل ٥% على الأقل من أنصبة البلدان الممثلة تمثيلا زائدا إلى البلدان قاصرة التمثيل مع استخدام صيغة الحصص الحالية كأساس للعمل ودون المساس بالحصص التصويتية لأفقر البلدان.

وإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق جهوده لإصلاح نظام الحوكمة، وهو ما يشمل إنشاء عملية علنية وشفافة لاختيار المدير العام. وقد شكل عميد المجلس التنفيذي مجموعة عمل من المديرين التنفيذيين لهذا الغرض.

جدول أعمال لصالح البلدان منخفضة الدخل

يحرز الصندوق تقدما في تنفيذ نموذج الدخل الجديد بالكامل، بما في ذلك بيع جزء من رصيد الذهب، كما يسعى للحصول على مساهمات لزيادة موارده المخصصة للإقراض والدعم بهدف مضاعفة طاقة الإقراض الميسر على النحو المتفق عليه.

ولتلبية احتياجات الأعضاء الأكثر عرضة للتأثر بتداعيات الأزمة، سوف يحدد الصندوق سياسات ما بعد الأزمة التي قد تحتاج إلى تعديل في بعض البلدان منخفضة الدخل حتى تظل قادرة على تحمل أعباء ديونها مع مواصلة السعي لتحقيق النمو والحفظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

وفي هذا الصدد تحدث السيد ستراوس-كان عن برنامج العمل فقال: "إنه برنامج عمل لا يقل طموحا ومشقة عن البرنامج الذي انتهينا مؤخرا من تنفيذه، لكنني واثق أننا نستطيع التغلب على هذا التحدي بنجاح."